المواقف السياسية للنخبة المثقفة المصرية وعلاقاتها بالتيارات السياسية (١٩٣٦-١٩٣٩)

الاستاذ المساعد الدكتور
أحمد بهاء عبد الرزاق الخفاجي
جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

الطالبة
فاطمة حمدان عبادي الاسدي

المواقف السياسية للنخبة المثقفة المصرية وعلاقاتها بالتيارات السياسية (١٩٣٦-١٩٣٩)

Political attitudes of the Egyptian intellectual elite and their relationship to political trends (1936-1939)

الاستاذ المساعد الدكتور
أحمد بهاء عبد الرزاق الخفاجي
كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة
Ahmed b.abduirazzaq@uo kufa.eduiq

الطالبة
فاطمة حمدان عبادي الاسدي
Fatima Hamdan Ebadi AL – Asadi

المقدمة:

أن الاهتمام بدراسة الشخصيات النخبوية المثقفة اصبح يشكل امراً ذا اهمية كبيرة للعديد من الباحثين وتتمثل تلك الشخصيات بالمفكر – والعالم – ورجل الدين – والشاعر ، وان هذه الامور قد شكلت منطلقاً لدراسة موقف العديد من تلك الشخصيات تجاه الاحداث والتطورات السياسية المصرية وعلاقة تلك الشخصيات بالوزارات المشكلة في هذه المدة فضلاً عن الانضمام الى صفوف الاحزاب البارزة .

تألف البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت اهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة، اذ جاء المبحث الاول بعنوان موقف النخبة من معاهدة الصداقة المصرية – البريطانية عام ١٩٣٦ ووصول فاروق الى الحكم عام ١٩٣٧ ، في حين جاء الثاني حاملاً عنوان النخبة وعلاقاتها بالتيارات السياسية اي الوزارات والاحزاب .

المبحث الأول

موقف النخبة من معاهدة الصداقة المصرية – البريطانية عام ١٩٣٦ ووصول فاروق إلى الحكم عام ١٩٣٧ م

قدمت الجبهة الوطنية طلباً إلى المندوب السامي البريطاني مايلزلامبسون (MilesLampson) [١] ، في (١٢ كانون الأول عام ١٩٣٥)، طالبت

فيه الحكومة البريطانية الدخول في مفاوضات من أجل عقد معاهدة مع الحكومة المصرية على أساس مفاوضات (النحاس – هندرسون) لعام (١٩٣٠) ، ورفع مايلزلامبسون الطلب إلى حكومته [٢] ، وهدف مصر من وراء عقد تلك المعاهدة الابتعاد عن الاحتكاك مع الجانب البريطاني ؛ كما وجدت في المعاهدة الفرصة المناسبة للتعاون الصادق معها في الازمة الدولية المتمثلة باتحاد جهود المانيا وايطاليا وسيطرتهم على عدد من المناطق ؛ كما هدفت مصر من وراءها إلى المطالبة بعودة دستور عام (١٩٢٣)[٣] ، وردت الحكومة البريطانية عليه من خلال خطاب وزير خارجيتها أنتوني ايدن (Anthony Eden) [٤] ، بالاستعداد لدخول حكومته بالمفاوضات مع الجانب المصري وتلبية طلب الجبهة الوطنية.

أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها لمندوبها السامي في القاهرة يوم (٢٠ كانون الأول عام ١٩٣٥) لإدارة دفة المفاوضات بين الجانبين من أجل مناقشة النصوص العسكرية الواردة في معاهدة عام (١٩٣٠)، وخاصة تلك التي تتعلق بحجم القوات البريطانية في مصر ومكان تواجدهم في المدن المصرية أولاً ، فإن انتهت بنتيجة مرضية انتقلت بعد ذلك إلى بحث قضية السودان فإن نجحت تدور المفاوضات بين الحكومتين ، وإن فشلت تعيد الحكومة البريطانية النظر في موقفها بمصر [٥] .

تألفت في (١٢ شباط عام ١٩٣٦) هيئة المفاوضات برئاسة (مصطفى النحاس) وعضويه عدد من الشخصيات [٦] ، وتكونت هيئة المفاوضة البريطانية من قبل المندوب السامي (مايلز لامبسون) يعاونه عدد آخر من الشخصيات [٧] ، وقد بدأت المفاوضات في قصر الزعفران بالقاهرة في (١٣ آذار عام ١٩٣٦) ، وأحيطت المفاوضات بسرية تامة ، الا انها توقفت بسبب المطالب البريطانية التي أرادت أن يكون لها قواعد عسكرية في القاهرة [٨].

واخذت بعد ذلك المفاوضات بالاستمرار في الإسكندرية بقصر أنطونيادس ، وقد انتهت بوضع مشروع معاهدة المودة والتحالف والصداقة ، التي أمضيت في لندن بقاعة لوكارنوا التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم (٢٦ آب عام ١٩٣٦) [٩] .

ضمت المعاهدة التي أطلق عليها مصطفى النحاس اسم (معاهدة الشرف والاستقلال) عدد من النصوص من أهمها [١٠]:

- انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة القوات البريطانية.

- تتبادل الدولتان التمثيل السياسي من خلال سفراء معتمدين ، وإلغاء منصب المندوب السامي .
- عقد محالفة بين مصر وبريطانيا على أساس من الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات ، يتعهد كل من الطرفين بأن لا يتخذ في علاقاته الدولية موقفاً ، أو يعقد معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .
- يتبادل الطرفان الرأي عند حدوث خلاف بين إحداهما ودولة أخرى لحل هذا الخلاف بالطرق السلمية.
- بالنسبة لمسألة الدفاع عن مصر ، وفي حالة الحرب أو قيام حالة دولية مفاجأة ، تبيح مصر استخدام موانئها ومطاراتها ومواصلاتها للقوات البريطانية.
- نصت المعاهدة بالنسبة لقناة السويس والدفاع عنها على أنه إلى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصري قادراً بمفرده على حمايتها وضمان حرية الملاحة فيها ، تسمح مصر لبريطانيا بأن تضع بجوار القناة قوات تتعاون مع القوات المصرية للدفاع عن القناة ، ولا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال ، و قد نص على ألا تزيد عن عشرة الآلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار بالإضافة إلى الإداريين والفنيين .
- إدارة السودان طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائي لعام (١٨٩٩).
- حددت مدة المعاهدة بعشرين سنة ويمكن أن يدخل الطرفان في مفاوضات ، بناءً على طلب أي منهما لإعادة النظر فيها بعد انقضاء عشر سنوات على تنفيذها .

صادقَ مجلس النواب المصري على المعاهدة بجلسته (١٤ تشرين الثاني عام ١٩٣٦) ، بعد أن تمَّ عرضها عليه [١١].

أدت المعاهدة إلى الإنقسام في صفوف الوفد ، فقد خرج على النحاس كبار أعوانه ، وانتقد المعارضون المعاهدة ، كونها نصت على إنهاء الاحتلال ، ولكنها سمحت ببقاء القوات البريطانية، كما أنها جعلت مصر قاعدة للجيوش البريطانية ، زيادة عن التزام مصر بإنشاء طرق حربية وصيانتها وتوفير جميع التسهيلات للقوات البريطانية[١٢].

كان لتوقيع المعاهدة صدى واسعاً بين الأوساط المصرية المثقفة ، فقد اتخذ الشعب المصري موقفاً إيجابياً منها ، وعدها خطوة إيجابية نحو الاستقلال والتحول إلى حرية التحكم في مقدرات بلادهم ؛ لكنهم سرعان ما أدركوا خطأهم حينما تبين لهم بأنها أضفت الصفة الشرعية على الوجود البريطاني في أراضيهم [١٣] .

أعلنت بعض الأطراف السياسية تحفظاتها على ما ورد في سطور المعاهدة وقناعتها بأنها لا

تحقق استقلال مصر[١٤]، فقد نشر حزب مصر الفتاة [١٥] بياناً بعنوان (مصر الفتاة والمعاهدة) في (١٦ أيلول عام ١٩٣٦)، أعلن فيه : " **أن المعاهدة لا يمكن أن تفيد مصرياً واحداً ، ولا يمكن أن تتقيد بها مصر بأي حالٍ من الأحوال ، ووجه النداء للشعب والحكومة لاستئناف الكفاح السريع ... بحيث لا يمضي عام حتى تكون مصر مستعدة لجميع طبقاتها للتحرير من كل قيد يمس سيادتها** " [١٦].

كان لمعاهدة عام (١٩٣٦) نتائج إيجابية في مصلحة الجانب المصري ، ومنها مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية ، تلك الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأجنبية، وكانت تمثل شراً على الوطن أكثر من الاحتلال نفسه ؛ فقد ألغت المعاهدة نظام الامتيازات ، وأصبحت مصر حرة في فرض الضرائب بجميع أنواعها وعلى جميع ساكنيها [١٧] ؛ إذ تمكنت الحكومة المصرية من إلغاء تلك الامتيازات في مؤتمر مونترو(Montreu Conference)[١٨] ، المنعقد عام (١٩٣٧) ، وقد مثل مصر في المؤتمر هيئة مؤلفة من خمسة أعضاء [١٩]، وكانت حجة مصر في إلغاء الامتيازات بأن نظام الامتيازات قد طبق في مصر أسوء تطبيق ، وأن الأمة بجميع أحزابها ومذاهبها مجمعة على وجوب إلغاء تلك الامتيازات وتوحيد جهات القضاء[٢٠].

وكان من نتائج المعاهدة أيضاً دخول مصر عصبة الأمم (League of Nations)[٢١]؛ إذ أبدت معظم الدول المشاركة في مؤتمر مونترو طلب مصر في الدخول في العصبة وعلى أثر ذلك ، قبلت مصر عضواً في المؤسسة العالمية في ٢٦ آذار عام ١٩٣٧ ، وقد علق أيدن وزير خارجية بريطانيا على قبول مصر في عضوية العصبة قائلاً : " **إنّ هدف بريطانيا هو مساعدة مصر لتحقيق استقلالها التام** " [٢٢]، زيادة عن هذه المكاسب فقد حققت مصر مكاسب أخرى منها : ١-زيادة الاهتمام بالمدرسة الحربية ، ٢-اهتمام الحكومة بزيادة عدد الضباط وحسن تدريبهم ، ٣-إنشاء العديد من المدارس ، ومنها (مدرسة المهندسين العسكريين ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الحق ، ومدرسة الطيران)[٢٣]، ٤- زيادة حصة مصر من دخل قناة السويس[٢٤].

بالرغم من النتائج الإيجابية التي جاءت بها المعاهدة إلا أن توقيعها قد أحدث صدى واسعاً بين الأوساط السياسية والثقافية ، وتعرضت إلى العديد من الانتقادات ، وتباينت وجهات النظر حول توقيعها ، فقد رأى رئيس حزب الأحرار الدستوريون (محمد محمود)[٢٥]، " **أن المعاهدة لا تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، غير أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب وأن ما تجنيه مصر**

من مزاياها يفتح باباً تسير منه لاستكمال ما فاتها " [٢٦].

عارض (حافظ رمضان)[٢٧]، زعيم الحزب الوطني المعاهدة بقوله : " **لا ندري كيف سلم المفاوضون المصريون بإقرار هذه الاتفاقية وجعلها مشروعة بعد أن رفضوا الإشارة إليها...، فالمعاهدة تقر اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة وتجعلها مشروعة وتجعل هذا الجزء المنضم لمصر أي السودان مستعمرة بريطانية ... فكيف يسوغ لنا بعد هذا أن نسمي معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التي قوامها إقرار الاكراه وتسخير مصر وجيشها للمطامع البريطانية**"[٢٨].

كما أوضح (أحمد ماهر)[٢٩]، رأيه في المعاهدة بقوله : " **إنّ للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التي دعت إلى قبولها ، ولكن هذا لا يغاير أن فيها نقصاً وعيوباً في نواحٍ كثيرة ، وأننا كنا نود ونريد ونعمل على إزالة هذه العيوب ، واستكمال ما ينقصها لتحقيق أمانينا وما نرمي إليه من استقلال بلادنا وحريتها حرية كاملة ، كما وضعها بأنها خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال** " [٣٠]، ويلاحظ من رأيه بان المعاهدة لا تحقق من استقلال مصر بصورة كاملة؛ لإحتوائها على بعض العيوب والمتمثلة ببقاء القوات البريطانية في منطقة القناة لمدة عشرين عاما، وهذا يقيد الحكومة المصرية ؛ كونها تتحمل كافة أعباء تلك القوات وتسخر امكاناتها لخدمه هذه القوات زيادة عن رأيه من أن المعاهدة لم تغير من الاحتلال البريطاني سوى شكله في حين بقي جوهره من خلال استمرار السيطرة على كافة جوانب الحياة السياسية المصرية.

فيما عبر (نور الدين طراف)[٣١]، أحد قادة الحزب الحزب الوطني عن موقفه من المعاهدة بقوله: " **إننا لم نستفد شيئاً من عقد هذه المعاهدة ، ولم نجد جديداً في شؤوننا ، فالجيوش الأجنبية لا تزال تملئ البلاد ، ومسألة السودان لم تتقدم في سبيل الحل خطوة واحدة ، وكل التزام ألزم به الطرف الآخر بمقتضى هذه المعاهدة لم يحاول أن يقدره أو يعمل به أو يتقيد به...**"[٣٢]، ويفسر من موقفة هذا بان المعاهدة لم تغير من شؤون مصر شيئا ولا زالت القوات البريطانية تتمركز في عدد من المدن المصرية وتشغل مساحات واسعة من الموانئ ، كما أنها لم تحل مسالة السودان ولا زالت تحكم سيطرتها عليها ولم تعطيها استقلالها التام زيادة عن تدخلها في كل صغيرة وكبيرة فيها ، كما يلاحظ من موقفة هذا بأن مصر وبالرغم من التزامها بكل بند من بنود المعاهدة ؛ إلا أن بريطانيا لا تقدر هذا الالتزام وتحترمه وتمنحها الاستقلال الذي تريده .

أشار محمد عبدالرحمن حسين في كتابه نضال شعب مصر إلى أن ما ورد في بنود المعاهدة ، يعتبر وثيقة تنازل عندما قال : " **إلى أي أحد باع المفاوضون وطنهم إلى الإنكليز، وربطوا**

مصر بإنجلترا إلى الأبد كالعبد الذي لا يملك من أمر نفسه شيئاً إلا إذا شاء سيده ووليه " [٣٣] ، ويفسر من الأسطر القليلة التي عبر عنها بأن مصر وحكامها وساستها قد تنازلوا عن مطلبهم الأساس والمتمثل بالاستقلال والحصول على الحرية أي أنهم ربطوا كل إمكانات مصر وخدماتها في سبيل البريطانيين وإن ليس لمصر اي حق في اصدار قرار من القرارات الا بعد موافقة البريطانيين عليها .

كما أشار (فكري أباظة)[٣٤]، الذي تناول المعاهدة بقوله : " **كنا نظن أن توتر الحال بين إيطاليا وإنجلترا واضطراب الحالة الدولية فرصة فإذا بها غصة ، وأصبحنا الخاسرين بدلاً من أن نكون الغانمين الغالبين** " [٣٥]، ويلاحظ من موقفة بأن المصريين كانوا يأملون في تغيير اوضاعهم والحصول على الاستقلال التام ويكون لمصر دور كبير في الساحة السياسية الدولية إلا أن الأمر كان عكس ذلك تماما فقد خسروا الكثير بسبب هذه المعاهدة التي افقدتهم مطلبهم الرئيسي وهو الاستقلال .

كما أبدى عدد من المثقفين المصريين موقفهم من المعاهدة ، ومنهم عبدالرحمن الرافعي أحد قادة الحزب الوطني ؛ إذ اهتم ببحث المعاهدة وتحليلها في مقال نشره في جريدة الأهرام في ٦ أيلول عام ١٩٣٦ ، زيادة عن قيامه بطبع نصوص المعاهدة ورأيه فيها في كتيب صغير بعنوان (قواعد المعاهدة استقلال أم حماية – بحث وتحليل–) ؛ إذ نقد الشروط العسكرية، التي تعد أهم بنود المعاهدة حيث أشار إلى أنها اشتملت على مزايا للإنجليز توقف ما رفضه سعد زغلول عام (١٩٢١) ، فقد أتاحت للمحتل رقعة أوسع[٣٦].

كما عبر أيضاً عن موقفه منها برسالة نشرها في (١٩٣٦) ، وأهم ما جاء فيها " **الآن قد نشرت نصوص المعاهدة وانقضت فترة كافية لمن أرادوا الابتهاج بها ، يجب على الأمة أن تبحثها وتفهمها على حقيقتها ، لأنها لا ترتبط بحقوق الأفراد وحدهم ، بل تتعلق بحقوق الوطن في حاضره ومستقبله ، ولا تقتصر نتائجها على الجيل الحاضر فحسب بل تتعدى إلى الأجيال المقبلة ...** " [٣٧].

زيادة عن موقف هؤلاء ، فقد برز موقف عباس محمود العقاد من المعاهدة ، فقد وقف موقف المعارضة العنيفة واحتج عليها أشد الاحتجاج ، واستمر في نقده لها في أنها أعطت الكثير للإنكليز ، وخاصة فيما يتعلق بالمواد العسكرية ، حيث عدها أنها أساس الاحتلال ، وأن ما كسبه الإنكليز من المعاهدة هو تدعيم للاحتلال ، ويقول في مقال نشره في (٦ كانون الأول عام ١٩٣٦) ما نصه : (نال الإنجليز أفضل ما نالوه بتلك المعاهدة) ، كما يرى بأن المعاهدة تنازلاً عن

المطالب الوطنية وتضحية بها والتماساً للمهادنة للوصول إلى كراسي الحكم[٣٨].

وأعلن (مكرم عبيد)[٣٩]، عن موقفه من المعاهدة حينما قام بالدفاع عنها وما رفعه الوفد المفاوض من مميزات ، وقد ألقى في الأول من (تشرين الثاني عام ١٩٣٦) محاضرة في الجامعة المصرية أعلن فيها : " **أن أمتع لحظات عمره عندما وقعت مع مصطفى النحاس وزملائي أعضاء الوفد وثيقة الاستقلال** "[٤٠] إذ سعى في محاضرته إلى إثبات بأن المعاهدة أفضل من المشاريع التي سبقتها.

كما تمثلت رؤية مكرم عبيد بشأن المعاهدة ، فيما يتعلق بالسودان عندما أشار إلى أنها جاءت بمميزات لم تكن تتمتع بها مصر منذ سحب الجيش المصري بعد حادث مقتل الحاكم البريطاني في السودان لي ستاك ، إذ جاءت المعاهدة لتعلن اشتراك مصر في الإدارة وإرجاع الجيش المصري والمساواة في الوظائف بين المصريين والبريطانيين ، وحرية هجرة المصريين إلى السودان[٤١]، كما انه وجه نقداً لاستمرار العمل بمعاهدة عام (١٨٩٩) ، التي أطلقت يد بريطانيا في السودان ، ولم يكن من حق مصر أن تعترض على المعاهدة في أي محفل دولي[٤٢].

تمثل موقف محمد حسين هيكل من المعاهدة بالمعارضة ، كونها كبلت مصر بأثقل القيود؛ إذ أشار إلى ذلك بقوله : " **إن من حق مصر إنشاء جيش خاص بها على أن يستمد تسليحه من بريطانيا ، ومن جنس الأسلحة التي يستعملها الجيش البريطاني ، فإذا امتنعت بريطانيا عن تجهيزنا بالعدة لخلاف سياسي أو اقتصادي معها عندئذ يتحول هذا الجيش إلى فرق من الرياضيين** " [٤٣]، كما قام بتحليل المعاهدة تحليلاً انتهى منه " **إلى أنها صور محورة من مشروع ملنر وإلى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لا تصل إلى مركز الدومينون ، ونصح كل عضو في مجلس الشيوخ بعدم التصويت عليها إلا بعد دراستها ومعرفة بنودها ، فمن أراد الاستقلال أو نظاماً كنظام الدومينون فليرفضها ، ومن أراد خطوه في سبيل الاستقلال فليقبلها**"[٤٤].

وقال في موضع آخر رأيه من المعاهدة ما نصه : " **إن كنتم تريدون لمصر استقلالاً تاماً فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها ، وإن كنتم تريدون لمصر تغيير الحالة التي سئمناها دون الاهتمام بنتائج هذا التغير لعل في الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلاً يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر** " [٤٥].

كما كان للشخصيات القبطية المثقفة رأياً في المعاهدة ومن بينها شخصية (القمص سرجيوس)[٤٦]، والذي سيتم التكلم عنه في الصفحات القادمة من الفصل ؛ إذ اعلن عن

تأييده الكامل للمعاهدة وعدها حلا للمشكلات السياسية بقوله: " **وفق الله البلاد إلى المعاهدة مع بريطانيا العظمى وجدت فيها حلا لمشكلتها السياسية وإقراراً بحريتها في تصريف شؤونها الخارجية والداخلية**" [٤٧]، كما عبر الكاتب رفعت السعيد عن رأيه من المعاهدة بالمعارضة التامة لها لكونها لا تمثل الاستقلال التام لمصر ، وخاصةً وأنها ضمنت لبريطانيا استخدام الاراضي المصرية من موانئ ومطارات وغيرها[٤٨] .

ومن جانب آخر كان للنخبة النسوية المثقفة دور واضح في ابداء موقفها من هذه المعاهدة ، متمثلة بشخصية (هدى شعراوي) [٤٩] ، التي عبرت عن رفضها القاطع للمعاهدة ، حينما رأت أنها لا تحقق أماني المصريين في الحصول على الاستقلال ، وعبرت عن رفضها هذا برسالة أرسلتها إلى النحاس باشا ، أوضحت فيها عن اعتراضها ورفضها للمعاهدة ، وقيامها بكتابة العديد من الرسائل والمنشورات ترفض فيها عقد هذه المعاهدة [٥٠] .

من جانب آخر شهدت مصر خلال مدة توقيع المعاهدة حدثاً مهماً تمثل بوفاة الملك (فؤاد) ومجيء ابنه(فاروق)[٥١]، من بعده لتوليه العرش ، الذي لم يتجاوز السابعة عشر من عمره بعد أن قطع دراسته في بريطانيا لتسلم عرش مصر ، ولكونه لم يبلغ السن القانوني فقد تم تشكيل مجلس وصايا[٥٢] لإدارة دفة الحكم لحين إكمال سنه القانوني في (٢٩ تموز عام ١٩٣٧) [٥٣] ، وتألف مجلس الوصاية من ثلاثة شخصيات .

انتهت مهمة مجلس الوصايا على العرش بعد أن أتم فاروق الثامنة عشر من عمره حيث تولى سلطاته الدستورية في (٢٩ تموز عام ١٩٣٧) ، وعلى أثر ذلك قدم مصطفى النحاس استقالة وزاراته في (٣١ تموز عام ١٩٣٧) طبقاً لما جرى به العرف[٥٤]؛ ولكونه صاحب الأغلبية في مجلس النواب فقد عهد إليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة [٥٥] ، وبالفعل فقد ألفها في (٣ آب عام ١٩٣٧) ، وهي وزارته الرابعة وقد أخرج منها أربعة من أعضاء وزارته السابقة وهم : (محمد صفوت ومحمود غالب وعلي فهمي ومحمود فهمي النقراشي) ، وأدخل بدلهم أربعة وزراء جدد هم : (محمود بسيوني ومحمد محمود خليل ومحمد صبري أبو علم وعبدالفتاح الطويل)[٥٦].

الا انه سرعان ما بدأت الخلافات بالظهور بين الحكومة والملك فاروق حول إقامة حفلة تتويجه ، وتتلخص تلك الحفلة بإقامة حفلة دينية يتوج بها الملك فضلاً عن حفلة أداء اليمين أمام البرلمان[٥٧]، ويدعو في هذه الحفلة الأمراء وكبار الرسميين وممثلي الهيئات السياسية وكبار العلماء والشيوخ والقضاة، ويقف شيخ الأزهر بين يدي الملك ويدعو له ، ويتلو صيغة معينة ، ويجيب الملك فيها عن كل سؤال ، ويقسم اليمين

بالولاء لشعبه والبر بقوانينه والعمل على رفاهية أمته ، ثم يقدم إليه شيخ الأزهر سيف جده محمد علي [٥٨].

لقيت فكرة إقامة الحفلة الدينية قبولاً واسعاً من قبل الأزهر ؛ إذ اجتمع علماء الأزهر وكونوا وفداً لمقابلة رئيس الوزراء مصطفى النحاس ، حيث عرضوا الفكرة عليه من أجل تأييدها ومباركتها إلا أنها لقيت الرفض من جانب الحكومة[٥٩]، كون فصل الدين عن الدولة قاعدة أساسية في سياستها ، كما تحولت الفكرة إلى قضية رأي عام ، وانقسمت الصحافة في موقفها من فكرة الحفلة بين مؤيده ورافضه[٦٠].

كان غرض الأزهر في تأييده لفكرة إقامة الحفلة الدينية هو تدعيم السلطة الزمنية لفاروق بالسلطة الدينية ، وتهيئة السبيل لتنصيب فاروق خليفة المسلمين[٦١]، كما عبر النحاس عن رأيه بقوله : " **إن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك للسلطة الدستورية شيء آخر ، فهو مجال وطني يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين** " [٦٢] .

كان للملك فاروق نصيباً في إبداء موقفة من هذه الحفلة فقد أعلن عن رغبته فيها والدليل على ذلك كلمته التي ألقاها في حفل التتويج أعرب فيها عن شكره لأعضاء مجلس الوصاية على ما صرفوه من عناية وما بذلوا فيه من جهد خلال مدة الوصاية على العرش معلنا تقديره لهم وما ضحوا به من راحتهم وصحتهم في سبيله [٦٣].

كما انبرى عباس محمود العقاد يدافع ويفند مبيناً أن هذه الحفلة ليست شرطاً في ولاية الملك وإنما هي من المراسم كإقامة الحفلة العسكرية ، وهذه الحفلة لا تتعارض مع الدستور ، الذي نص على أن الإسلام دين الدولة ، كما كان لموقف مكرم عبيد من الحفلة حيزاً ، فقد تميز موقفه من الحفلة بالتذبذب ؛ إذ أبدى موافقته عليها بادئ الأمر ، إلا أنه سرعان ما أعلن رفضه لها بعد اعتراض مصطفى النحاس وعدد من الوزراء الذين عدوها مخالفة الشريعة الإسلامية[٦٤].

انتهت الأزمة التي أحدثتها إقامة الحفلة الدينية برفض مصطفى النحاس رئيس الوزراء رفضاً قاطعاً ، متمسكاً بما ورد في الدستور من أن الملك وقبل أن يباشر سلطاته الدستورية يؤدي اليمين أمام هيئة البرلمان[٦٥]، وبدأت في تموز حفلات التتويج للملك فاروق ، إذ تحرك الموكب الملكي إلى البرلمان ؛ إذ دخل الملك فاروق البرلمان وجلس على كرسي العرش ، وأمسك بيده اليسرى الصولجان ، بينما يده اليمنى على القرآن الكريم ، وأقسم على احترام الدستور وقوانين الأمة والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه[٦٦].

وكان لتتويج فاروق ملكاً ردود أفعال متباينة بين الأوساط السياسية وحتى الأوساط المثقفة التي تباينت مواقفها من الملك فاروق ، فقد تميز

موقف عباس محمود العقاد من الملك بالتأييد الكامل له والدفاع عنه ، إذ كتب مرة يصف فيها لقاء تم بينه وبين الملك بقوله : "**أنني لم أسعد من قبل بفرصة كهذه الفرصة الواسعة لاستجلاء طلعة الملك عن كثب ، والإصغاء إلى جلالته على إنفراد في جو لا مثيل له بين أجواء اللقاء ، لأنه جو الملك والديمقراطية ممثلين في شخصه الكريم أجل تمثيل ، مجتمعين في سماعه وكلماته ... ، لقد سمعت في هذا الحديث الواحد كلام فيلسوف ، وكلام وطني غيور** ... " (٦٧).

كان عباس محمود العقاد يقوم بالإضافة إلى ذلك بالثناء على الملك وتبجيله ، ويثني عليه ثناء لم يكتبه عن أحد من قبله ، فقد كتب عند تولية الملك للعرش ، إن عرش فاروق في حرز من الحوادث ، (لأنه قام على أقوى الدعائم التي تقوم عليها العروش ، فإنه لمستقر في مكانه ، لأن العقيدة استقرت في النفوس ، إنَّ لا صلاح لمصر إلا بصاحب عرش يحبه ويرعاه ، وإن سلام البلاد من سلام هذا الركن الذي يركن إليها وتركن إليه)(٦٨).

لم تقتصر المواقف من الملك فاروق على عباس محمود العقاد ، وإنما تعداها إلى أدباء مصريين آخرين ومنهم : طه حسين الذي خطب مراراً في مدح فاروق وفي التعبير عن الولاء له ، كذلك سلامة موسى الذي ساهم في كتابة العديد من المقالات المعبرة عن مدحه للملك فاروق وأسرته(٦٩).

المبحث الثالث

النخبة المصرية وعلاقاتها بالتيارات السياسية (الوزارات – الأحزاب) (١٩٣٦-١٩٣٩)

الوزارات :

اولاً : وزارة النحاس:

لم يكن دور الشخصيات المثقفة مقتصراً على إبداء مواقفهم تجاه التطورات والأحداث السياسية فحسب ؛ وإنما كانوا يؤدون دوراً كبيراً في المناصب التي تقلدوها في الوزارات المشكلة خلال مدة البحث ، ففي وزارة النحاس التي شكلها في (آيار عام ١٩٣٦) ، شغل مكرم عبيد أحد الشخصيات المثقفة منصب وزير المالية، حيث أصبح وزيراً ضمن الملاك ، وأخذ يواجه العديد من المشاكل التي تهم أغلبية من الشعب، إذ عمل على حلها، وسعى إلى اقناع التجار من أجل العدول عن الشروط المجحفة بحق المزارعين، فضلاً على اتخاذه العديد من الاجراءات والخاصة بقيام البنوك بالتسليف والقروض للمزارعين والتجار من المشهور في أحوالهم الاقتصادية (٧٠)، عن طريق تلك الضمانات الموضوعة من قبل وزارة المالية التي يتولاها.

كما عالج مشكلة البطالة بإنشائه مكتباً في وزارة المالية وأطلق عليه اسم ((مكتب توظيف الشبان المتعلمين)) من أجل امتصاص البطالة المنتشرة بين صفوف الخريجين ، كما قام بتشريع القانون الخاص برسوم الإنتاج خلال الدورة البرلمانية بين عامي (١٩٣٦ -١٩٣٧) [٧١].

واستمر مكرم عبيد وزيراً للمالية في وزارة النحاس الرابعة التي شكلها في (آب عام ١٩٣٧) بعد تقديم استقالة وزارته الثالثة بعد الخلافات بين الوزارة والقصر حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ وإصرار القصر على موقفه[٧٢].

وخلال هذه الوزارة أدى مكرم عبيد دوراً كبيراً أيضاً في الدفاع عن الحكومة في قضية استمرار الاستثناءات للمقربين من الحكومة حين ألقى بياناً في مجلس النواب المصري في تشرين الثاني أثبت خلالها بأن الترقيات في الوزارات السابقة أكبر بكثير من الترقيات في الوزارة الحالية ، أوضح فيها المظالم التي لحقت بالموظفين الأمر الذي جعل صحف الوفد تصف بيانه بأنه ((ضربة معلم)) [٧٣].

ثانياً : وزارة محمد محمود :

بعد الخلافات الكبيرة في صفوف وزارة النحاس ، اضطر إلى تقديم استقالة وزارته ، ليتولى محمد محمود تشكيل الوزارة الجديدة ، التي شكلها في ٣٠ كانون الأول من العام ذاته أي عام ١٩٣٧ ، التي ضمت حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني[٧٤]، وكان لمحمد حسين هيكل نصيب في هذه الوزارة حينما تولى منصب وزير دولة [٧٥].

وقد اختلفت الآراء والأقوال حول إسناد هذا المنصب لمحمد حسين هيكل ، فالبعض قد أشار إلى أن سبب اختيار هيكل لهذا المنصب هو من أجل إرضائه وخصوصاً بعد الخلافات الكبيرة بينه وبين محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين بينما أعلن آخرون أن سبب اختياره هو نتيجة الطلب الذي تقدم به رئيس الديوان الملكي علي ماهر ، إلا أن هيكل قد أعلن على أنه كان مرشحاً وبقوة لوزارة الأوقاف إلا أن تدخل بعض السياسيين قد حال دون ذلك ، وعمل هيكل على كسب ثقة القصر والشعب بالوزارة الجديدة ، وعبر أيضاً عن رأيه من الوزارة بوصفها لها بأنها مجرد قنطرة يراد منها العبور لتحقيق أهداف القصر وخططه ، وخصوصاً بعد الكشف عن نية الملك في إسناد رئاسة الوزارة إلى أحمد ماهر في حالة فشل وزارة محمد محمود في الحصول على الثقة من قبل الشعب[٧٦].

وتولى هيكل قضية إجراء الانتخابات حين بدأ بتنظيم الحملة الانتخابية ، وقد اعترض على تعديل دوائر الانتخابات لكون التعديل يؤدي إلى تقليل قيمة الانتخابات في نظر الشعب ، وبالفعل فقد أجريت الانتخابات التي أسفرت عن خسارة

الوفد فيها ، وخاصةً بعد أن تولى هيكل مسؤولية تنفيذ الحملات الانتخابية من خلال الزيارات التي قام بها إلى المحافظات والمديريات ، مارس دوراً كبيراً في الدفاع عن الوزارة من خلال الخطب الحماسية التي كان يلقيها في أثناء زياراته وقيامه بفضح سلوكيات أعضاء حزب الوفد العدوانية(٧٧).

ولم يكن هيكل هو الشخصية المثقفة الوحيدة التي تولت منصباً وزارياً في هذه الوزارة، وإنما كان لأحمد لطفي السيد أيضاً دوراً في الوزارة حينما تولى منصب وزير دولة أيضاً ، وقد استخدمت هذه الوزارة جهودها من أجل تشكيل مجلس نيابي من غير حزب الوفد ، كما عملت الوزارة على فصل العديد من الموظفين الوفديين وإحلال موظفين معروفين بولائهم لها، ولم يتمكن أحمد لطفي السيد من تأدية الدور الكبير في الوزارة بسبب قصرها ، حينما أعلنت الوزارة عن تقديم استقالتها إلى الملك في نيسان عام ١٩٣٨ بعد ظهور نتيجة الانتخابات(٧٨).

وبسبب استمرار الخلافات عاد محمد محمود إلى تشكيل وزارته الثالثة في (٢٧ نيسان ١٩٣٨) وتولى فيها محمد حسين هيكل منصب وزير المعارف العمومية ، وأحمد لطفي السيد وزير دولة(٧٩)، اذ بدأ محمد حسين هيكل أعماله الاصلاحية في الوزارة عندما أصدر مشروع إصلاحي ينطوي على تقسيم البلاد إلى مناطق تعليمية على وفق التقسيم الإداري ، وأطلق على هذا المشروع اسم (اللامركزية في التعليم) ، وقد بدأ بتطبيقه في تشرين الأول عام ١٩٣٨(٨٠).

واجه مشروع اللامركزية في التعليم معارضة كبيرة من قبل كبار الموظفين في الوزارة والسبب في ذلك عائد إلى خوفهم على مصالحهم الشخصية ، وكانت حجتهم في ذلك عدم قدرتهم على تحمل أعبائه ، إلا أن محمد حسين هيكل قد ردَ على معارضتهم بأن واجب رجال التعليم هو حمل المسؤولية وتعليمها للناشئة ، وأوضح لهم بأنه حان الوقت لتطبيق المشروع لكون الدولة اتبعت نظام المركزية في التعليم(٨١).

كما شكل لجنة وزارية برئاسته وعضوية وكلاء الوزارة من أجل بحث نظام اللامركزية في التعليم ، حتى انتهت اللجنة من عملها في نهاية المطاف بتأكيدها على إلغاء مركزية التعليم وإنشاء إدارات إقليمية للتعليم ، وتقوم وزارة المعارف بالأشراف على هذه الإدارات (٨٢).

ولم تقتصر اصلاحات محمد حسين هيكل وأعماله في المنصب الذي تولاه كوزيراً للمعارف على تطبيق المشروع اللامركزي في التعليم وإنما اهتم أيضاً بالإصلاح الصحي في المعاهد والمدارس ، حينما أصدر قراراً خاصاً بتأليف لجنة من أجل اقتراح وسائل العناية بالصحة المدرسية ، وبالفعل فقد تألفت اللجنة برئاسته وعضوية كل من حافظ عفيفي ومفتش وزارة

الصحة وكبير الأطباء في وزارة المعارف ، وكان الهدف من ذلك هو تخصيص الاعتمادات المالية للوزارة من أجل انشاء برامج تغذية للتلاميذ لكون الغالبية من الفقراء ورافق ذلك قيامه بالعديد من الاصلاحات في مجال التعليم ومنها محاربته لمحو الأمية واتخاذه عدة اجراءات للتخلص من تلك الظاهرة [٨٣].

وأصدر محمد حسين هيكل أيضاً كتاباً وزارياً إلى جميع المراقبين ومديري المدارس من أجل الحرص على استعمال اللغة العربية الفصحى وذلك لتقوية الطلبة في هذه اللغة خاصةً بعد الضعف الذي لاحظه على مجموعة من المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية وفشلهم في صياغة خبراً في أسطر بسيطة صياغة صحيحة ، ورافق ذلك تشكيل لجنة تضم أساتذة اللغة العربية في وزارة المعارف ، وهدفت هذه اللجنة إلى وضع المبادئ كأساس لإنهاض التلاميذ، وما يتطلبه من فحص المناهج [٨٤].

وسرعان ما واجه محمد حسين هيكل خلافاً كبيراً مع الأزهر ، حينما قرر تعيين خريجي الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كمدرسين للغة العربية من أجل مواجهة مشاكل اللغة العربية ، إلا أن قراره قد أثار شيوخ الجامع الأزهر الذين اتهموه بعدم تنفيذ قوانين الأزهر التي اكدت على أن شهادة المعاهد الدينية والجامعة الأزهرية مؤهلة لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس ، فعلى أثر ذلك ، قام طلاب دار العلوم بإضراب كبير احتجاجاً على تدخل الأزهر في شؤون وقرارات وزارة المعارف ، إلا أن محمد هيكل قد تمكن من إنهاء الاضراب[٨٥].

كما فوجئ هيكل بإضراب ثاني قام به طلاب كلية اللغة العربية التابعة للأزهر في (كانون الأول عام ١٩٣٨) ، إذ طالبوا بأن يكون لهم حق التعيين كمدرسين للغة العربية في مدارس وزارة المعارف كما هو الحال لخريجي دار العلوم ، وكان للوفد دور في إثارة الإضراب من أجل إخراج وزارة محمد محمود[٨٦].

وبعد توقف الاضراب لعدة أيام عاد من جديد حين أضربت جميع كليات الجامعة الأزهرية وطلبة المعاهد الدينية التابعة للأزهر ، إذ أضاف طلبة كلية اللغة العربية مطلبين آخرين تمثلت تلك المطالب بالمساواة بين خريجي الأزهر الشريف وعدم التمييز فيما بينهم وكذلك اعتماد التعليم الديني كمادة رئيسية ، ودافع طلبة دار العلوم عن حقهم في التعيين في مدارس وزارة المعارف ، وقد هتف المتظاهرون بأن حزب الوفد هو نصير الأزهر[٨٧].

وقد فسر هيكل ذلك الإضراب بقوله : " **تنبهت الأذهان بعد إضراب دار العلوم وإضراب الأزهر إلى أن في الجو مسألة لها خطرها ، على أن أحداً لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته أو مبدأه بل نظر الأكثرون في الأمر من ناحية**

الفائدة المادية التي تعود على الأزهر أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك ، ولم ينشر أحد يومئذ بحثاً في اللغة العربية والسبب الذي أدى إلى ضعف الطلاب في تحصيلها ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق في تصوير الثقافة العامة للبلاد ولم ينقب أحد في الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك ، بل عولج الموضوع معالجة سطحية من ناحية إضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الاضراب في موقف الوزارة السياسي " (٨٨).

وقد انتهى ذلك الاضراب والخلافات بين هيكل ومشيخة الأزهر باقتراح تقدم به هيكل يقوم على إجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم وكلية اللغة العربية في الأزهر يعين فيها الفائزون في مدارس وزارة المعارف(٨٩).

ومن بين الإصلاحات الأخرى التي قام بها هيكل هو تقديمه مشروعاً لمجلس الوزراء من أجل تأسيس فرع للجامعة المصرية ، وتضم كليات عديدة منها : الحقوق والآداب والطب، وعلى أثر تقديم المشروع طلب رئيس الوزراء محمد محمود منه بتزويد المشروع بعدد من البيانات والتوضيحات لعرضها على مجلس الوزراء للمناقشة حول المشروع ، وبعد مداولات كثيرة وافق المجلس على تنفيذ المشروع بإنشاء فرع الجامعة وبموافقة غالبية أعضاءه(٩٠).

ولم يقتصر هيكل على تلك الاصلاحات فقط ، وإنما وجه اهتمامه للجانب الثقافي ، حينما أصدر ما يسمى بـ(الكتاب الذهبي) ، وقد تضمن هذا الكتاب فصولاً تحدث فيه عن تاريخ وزارة المعارف وتاريخ الحركة العلمية والتعليمية في مصر ، كما بدأ عمله بإصدار مجلة باسم الوزارة ، كما اقترح تبديل اسم وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم(٩١).

وفي هذه الأثناء لم تعمر وزارة محمد محمود كثيراً بالرغم مما كان يبدو مع تشكيلها أنها سوف تتمتع بعمر طويل على اعتبار أنها تستند إلى اغلبية برلمانية لا بأس بها وفي ظل دستور عام (١٩٢٣) والذي ظل الوفد وغيره يتمسكون به ، لذلك انتهت وزارة محمد محمود(٩٢).

عاد محمد محمود بعد ذلك لتشكيل وزارته الرابعة من جديد ، بعد أن عرض على الملك في تعديل وزارته ، وحينها وافق الملك وأعلن رضاه على هذه الخطوة ، وبالفعل أجرى محمد محمود تعديلاً في الوزارة ، حينما أدخل أحمد ماهر وزيراً للمالية والنقراشي وزيراً للداخلية ، وشكل وزارته الرابعة في (٢٤ حزيران عام ١٩٣٨) ، تلك الوزارة التي كان لمحمد حسين هيكل نصيباً بها حين تولى منصب وزير المعارف العمومية(٩٣).

وبعد شهور قليلة ساءت صحة رئيس الوزراء محمد محمود ، لذلك وجد القصر ورئيس الديوان الملكي علي ماهر الفرصة سانحة أمامه للتحرك

ضد محمد محمود وبين علي ماهر في الوقت الذي كان فيه محمد محمود يصارع المرض ، واضطراره في نهاية الأمر إلى تقديم استقالته في (٦ تموز عام ١٩٣٩)[٩٤].

عبر العقاد عن موقفه من وزارة محمد محمود على الرغم من كونه لم يشغل أي منصب حكومي فيها ، حينما رأى أن تشكيل الوزارة في صورتها الجديدة حالة حسنة ، فضلاً عن وصفه للوزارة بأنها : " **وزارة قوية بأحزابها ، قوية بأشخاصها ، قديرة على تحقيق الآمال فيها ، جديرة بالمعاونة من جميع المصريين على تحقيق الآمال** " [٩٥].

الأحزاب:

اولاً : القمصان الزرقاء [٩٦]:

أدت النخبة المثقفة دوراً كبيراً في الأحداث والتطورات السياسية التي شهدتها الساحة المصرية خلال هذه المدة التاريخية فبعد أن ابدت كافة مواقفها تجاه المعاهدة المصرية البريطانية وتتويج فاروق لعرش مصر ، أدت النخبة دوراً مهماً في الوزارات المصرية التي تشكلت خلال هذه المدة ، من خلال المناصب الوزارية التي تولتها ، ولم تكتفِ النخبة بتلك الأدوار وإبداء المواقف فقط ، وإنما كان لها دور أيضاً في التنظيمات والأحزاب التيارات السياسية التي ظهرت على المسرح السياسي ، ومن بينها التنظيم السياسي الذي انشق عن حزب الوفد باسم جماعة (القمصان الزرقاء) ، حيث مثل ظهورها مظهراً من مظاهر الخلاف القائم بين رئيس حزب الوفد النحاس وبين النقراشي أحد أعضاء الوزارة [٩٧].

وقد انقسم تنظيم القمصان الزرقاء إلى جناحين ، شكل الأول من الطلاب ولم يتجاوز عدد أعضائه ٢٠٠ عضو ، بينما ضم الثاني بقية أصحاب القمصان الزرقاء في القاهرة والبالغ عددهم (١٨٠٠) عضو ، وشكل هذا الجناح من العاطلين عن العمل والحرفيين وعدد من العمال[٩٨].

شهدت العلاقات بين الجناحين نوعاً من الحدة ، حتى وصلت إلى درجة القتال السياسي، حين قام الجناح الثاني بمهاجمة الجناح الأول وحطموا معسكرهم وقبضوا على ستة منهم ، وقد استخدمت العديد من العصى والسكاكين فضلاً عن بعض الطلقات بين الطرفين وذلك في (١٦ تشرين الأول عام ١٩٣٦)[٩٩].

ورفعت جماعة القمصان الزرقاء شعاراً مضمونه (الأمة المسلمة) ، وجاء تأسيس هذا التنظيم رداً على التنظيم الذي أسسه أحمد حسين زعيم مصر الفتاة المسمى جماعة القمصان الخضراء نسبة إلى الزي الذي قاموا بارتدائه والمتمثل باللون الأخضر ، وشكلت هذه التنظيمات شبه العسكرية مظهراً في اضعاف قدرة الوفد ورئيسه النحاس في مواجهة خلافه مع القصر[١٠٠].

وسرعان ما حصل صراع ما بين الإنجليز والوفد المصري ورئيسه النحاس حول هذه التنظيمات شبه عسكرية ، إذْ أعرب المندوب السامي البريطاني لمكرم عبيد الذي كان يشغل منصباً وزارياً في وزارة النحاس عن القلق الكبير الذي يساوره من أن ((يؤدي سماح الوفد للقمصان الزرقاء بالنمو دون كبح جماحها إلى خلق وحش ليس بالإمكان السيطرة عليه)) كما نبه المندوب السامي إلى الخطورة التي تمثلها هذه التنظيمات باعتبارها سلاحاً ذا حدين[١٠١].

ورد مكرم عبيد على كلام المندوب السامي بردود مطمئنة ، إذْ ذكر للامبسون بأن الوفد حريص على عدم منح أصحاب القمصان أهمية كبيرة ، وقدم دليلاً على ذلك بأن الوفد لم يضع على رأسهم زعيماً ذات مكانة ونفوذ وقوة [١٠٢].

وعلى أثر ذلك قدم المندوب السامي تقريراً في (٢٦ تشرين الأول عام ١٩٣٦) ، سجل فيه العديد من الحقائق عن أصحاب القمصان الزرقاء ، وكان هذا التقرير بمثابة الانذار الذي وجهه للحكومة المصرية ، وأهم ما جاء فيه : (الحوادث التي يقوم بها أصحاب هذا التنظيم ومنها تهديدهم باستخدام الخناجر وإقامة معسكرات لهم في أماكن دون أخذ الإذن زيادة عن تسلحهم بأسلحة الخناجر وبعض الأسلحة النارية الصغيرة وغيرها من الأمور ، وقد أثار هذا التقرير قلقاً كبيراً في الدوائر الخارجية البريطانية) [١٠٣].

ومارس المندوب السامي مايلز لامبسون ضغوطاً كبيرة على النحاس حتى تمكن من اقناعه بأن وجود أصحاب القمصان الزرقاء بالوضع الذي هم عليه وما يشيعونه وينشروه يؤثر على سير المفاوضات مع الدول الأوربية ، الأمر الذي جعل النحاس يصدر قراره باتباع هذه الجماعة لإدارته شخصياً ، إذ حظر على أفرادها ارتداء القميص الأزرق والسير في الشوارع بأي مناسبة إلا بعد صدور قرار بالوقت المناسب[١٠٤].

لم يكن هذا القرار الذي اتخذه النحاس كافياً في نظر السلطات البريطانية لكونها تطمح في حل هذه التشكيلات شبه العسكرية ، لذلك اتصل مايلز مرة أخرى بالنحاس رد عليه بقوله من الضروري أن يكون في الوضع الذي يمكنه من الدفاع عن نفسه وحزبه ضد أي هجوم[١٠٥].

بدأت في ظل هذه الأجواء حركة إمضاء العرائض والمطالبة بحل تنظيم أصحاب القمصان الزرقاء ، حيث طلب الملك فاروق من النحاس حل ذلك التنظيم ، إلا أن النحاس رفض طلبه هذا ، لذلك توحدت جميع الأطراف من القصر والأحزاب والسفارة البريطانية في سبيل القضاء على تلك التنظيمات لكون النحاس يمهد من خلالها إقامة نظام دكتاتوري[١٠٦].

أصدر النحاس أمراً في كانون الأول لجماعة القمصان الزرقاء نصت على أن تجريدهم من كافة أنواع الأسلحة ، وأن يقتصر دورهم على أن يكونوا جماعة رياضية فقط ، الأمر الذي جعل هذه الفرقة على هذا الحال حتى سقوط وزارة الوفد في نهاية كانون الأول عام (١٩٣٧)[١٠٧].

بدأ رئيس تحرير جريدة (البلاغ) (عبد القادر حمزة) [١٠٨]، بشن حملة كبيرة على تلك التنظيمات والفرق شبه العسكرية ومن بينها جماعة القمصان الزرقاء ، إذ نشر مقالاً طويلاً جاء عنوانه بـ "**الفرق الملونة تتحدى سلطة القانون ومنفذيه**" ، كما نشر مقالاً آخر بعنوان (القمصان الزرق خطر على الأمن وعلى القانون ليس العلاج أن تحل فرقة وتنظم فرقة وإنما العلاج أن تحل الفرق جميعاً) ، ولم يكتفِ بذلك بل نشر مقالاً ثالثاً طالب فيه ((بحل فرق القمصان الزرق حفظاً للأمن وصوناً لسمعة مصر ، ظروف مصر لا تسمح بتقليد نظم هي طريق الدكتاتورية))[١٠٩].

ثانياً : حزب مصر الفتاة :

برز على الساحة السياسية وإلى جانب تنظيمات القمصان الملونة أي أصحاب القمصان الزرقاء والخضراء ، أحزاب سياسية عديدة من بينها حزب مصر الفتاة والذي تأسس عام ١٩٣٧ وكان يعرف سابقاً باسم جمعية مصر الفتاة[١١٠]، وقد انتخب أحمد حسين رئيساً للحزب الذي أعلن عن مساندته وتأييده ووقوفه إلى جانب الملك فاروق ، زيادةعن دفاعه عن سياسة علي ماهر[١١١].

واتخذ الحزب برنامج خاص به ، تضمن عدداً من الأهداف كان أهمها : ١-إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ٢-جعل اللغة العربية هي لغة المعاملات والاهتمام بالفلاح ، فضلاً عن أهدافه في مجال التعليم كنشر التعليم عموماً وتخفيف نفقات التعليم الثانوي والعالي ، زيادة على احترام الدين والأخلاق وغيرها من الأمور[١١٢].

وتعرض الحزب إلى سياسة متشددة اتبعها النحاس حينما اتخذ عدة اجراءات قمعية من بينها: (إلقاء القبض على رئيس الحزب أحمد حسين وعدد كبير من أعضائه ، وغلق جميع مقرات الحزب) ، على أثر عملية الاغتيال التي تعرض لها النحاس عندما تعرض موكبه لأطلاق نار في (٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٧) من قبل أحد أعضاء الجناح العسكري للحزب[١١٣].

إلا أن الحزب سرعان ما استعاد نشاطه السياسي حينما تولى الوزارة محمد محمود بعد استقالة النحاس في نهاية عام (١٩٣٧) ، إذ أطلق سراح المعتقلين من أعضاء الحزب وفي مقدمتهم رئيسه أحمد حسين الذي قدم منهاج الحزب الجديد للحكومة ، وأهم ما جاء بهذا المنهاج : ١-هو العمل على تحسين حال الفقراء وصغار

الموظفين ، ٢-العمل على بث الروح العسكرية بين صفوف الشعب المصري ، ٣- إنشاء مصانع للأسلحة ٤- إصلاح أحوال البلاد الاجتماعية[١١٤].

ارتبط الحزب ارتباطاً وثيقاً مع القصر أي مع الملك فاروق من خلال السياسة التي اتبعها الحزب والقائمة في الدفاع عن الملك فاروق ضد خصومه ومدحه عن طريق المقالات التي كتبها أحمد حسين رئيس الحزب ، والذي نشر بياناً جاء فيه " **أن حزب مصر الفتاة هو حزب قد اتخذ العرش جزءاً من إيمانه فإلى هذا العرش طالما فزع باسطاً آلامه وشارحاً آماله ... وفي تاريخنا لم يكن لنا ملجئ نلتجئ إليه طالبين الوقاية والحماية والعدل إلى السراي** " [١١٥].

كما تمتع الحزب بالحرية والاستقلال في ظل وزارة علي ماهر التي شكلها في (آب عام ١٩٣٩) ، زيادة عن تحقيقه سمعة جماهيرية كبيرة كان لها الأثر على المجتمع المصري ؛ إلا أن نشاط الحزب سرعان ما توقف نتيجة ابتعاد أكثر أعضاءه عن الاستمرار بالعمل[١١٦].

وكان لعباس محمود العقاد دوراً في دعم وتأييد حزب مصر الفتاة عندما فتح صفحات جريدته جريدة (الضياء) التي كان يتولى رئاسة تحريرها حيث اخذ يؤيد الحزب من خلال جريدته تلك ؛ إلا أنه سرعان ما تعرضت جريدته للإغلاق من قبل حزب الوفد الذي أخذ بمحاصرة الجريدة واعدادها في الأسواق ، كذلك بسبب طبيعة الصراع القائم بين الأحزاب والجرائد العائدة لتلك الأحزاب التي أثرت سلباً على توزيع اعدادها ، لذلك اغلقت بعد أقل من اسبوعين على اصدارها [١١٧].

كما كان لفتحي رضوان أحد الشخصيات المثقفة دور في الحزب حينما عين السكرتير العام للحزب فضلاً عن توليه منصب رئيساً لمكتب الشؤون السياسية أحد مكاتب الحزب ، إلا أنه سرعان ما بدأ بالتباعد من الناحية العملية ، حيث أخذ باستقطاب عدد من مؤيديه وقدم استقالته من الحزب[١١٨] .

ثالثاً: الهيئة السعدية [١١٩] :

كما برز إلى جانب هذه الأحزاب حزب اخر سمي بالهيئة السعدية، أو الحزب السعدي الذي تأسس عام (١٩٣٨) ، ورفع شعار الحكم الصالح وأن الحزب لم يضع برنامج محدد له ، لكون أعضائه لم يعتبروا أنفسهم خارجين عن الوفد بل رأوا بأن الزعامة الوفدية هي التي خرجت عن مبادئه الأصلية ؛ لذلك فقد اعتمدوا على برنامج الوفد نفسه ، واتخذوا من نادي سعد زغلول مقراً لهم في شهر آيار من العام ذاته [١٢٠].

وأكد أحمد ماهر مؤسس الحزب أن خطة الحزب تمثلت في تحقيق التعاون والتضامن بين المصريين كافة ، وتنظيم جميع قوى الشعب من

أجل القيام بأعباء الاستقلال والعمل على تغيير الأساليب السياسية المتبعة والمتعارف عليها ، كما أوضح بأن سياسة الحزب تتفق مع أحزاب الدستوريين والمستقلين لكونها قائمة على أساس المصلحة العامة والمصلحة القومية[١٢١].

ومثل الحزب مصالح كبار الماليين المصريين والمتصلين اتصالاً كبيراً بالشركات الاحتكارية ، والذين أصبحت لهم السيطرة على المنشآت المصرية نفسها ، وخاصة بنك مصر ، والعديد من الشركات ، ويظهر بأن الحزب أكثر الأحزاب تأثيراً من حيث المشاركة في السلطة [١٢٢].

تمكن الحزب من اجتذاب أنصاره من المثقفين وكذلك الموظفين من ذوي المناصب العليا والعناصر التجارية والصناعية ، ولم يكتفِ الحزب بذلك ؛ وإنما أصدر عدد من التشريعات من أبرزها : ١-قانون المصرف (البنك) الصناعي ، ٢-قانون زيادة الضريبة على الأرض الزراعية ، ٣- قانون زيادة حد الأعفاء من الضريبة على صغار ملاك الأراضي الزراعية [١٢٣] .

وبالنسبة لعلاقات الحزب مع الأطراف فقد توثقت علاقة السعديين مع القصر ، وخاصة بعد قيام حزبهم أي الحزب السعدي ، وساعد على ذلك هو استهدافهم الوفد بعد الخروج عليه والذي كان يتفق مع توجيهات القصر ، وأن التقارب بينهما كان بمثابة ضرورة لما يقتضيه مصلحة الطرفين [١٢٤] .

تمكن الحزب من تكوين شبكة من اللجان التي بلغ عددها (٣٨) لجنة على مستوى الدوائر الانتخابية ، كما غلب على أول مجلس إدارة للحزب الطابع المدني لكون ٢٢ عضو من أعضاء المجلس البالغ عدده ٢٨ عضو هم من ذوي المهن المدنية [١٢٥] .

أعلن الحزب بأنه أول حزب سياسي رشح أحد أفراد الطبقة العاملة لعضوية مجلس النواب في انتخابات عام (١٩٣٨) ، وأظهر المرشحين في الحزب تفهمهم وتأييدهم لجميع مطالب العمال ، وهذه كانت إحدى الاتهامات التي وجهها رئيس الحزب أحمد ماهر ضد وزارة الوفد والمتمثلة بمؤازرتهم للعمال وخصوصاً في الورش الحكومية الأمر الذي ساعد على تشجيع العمال في الصناعات المختلفة [١٢٦] .

لم يكن الحزب حزباً جماهيرياً لكون قانونه أو نظامه الأساس والذي نشر عام (١٩٣٩) لم يوضح أي تهمة تجعله حزباً جماهيرياً أصيلاً ، فقد كان للحزب ثلث مقاعد مجلس النواب ، فضلاً على كونه يحظى بتأييد ستة عشر عضواً في مجلس الشيوخ [١٢٧] .

حاول الحزب السعدي الحصول على التأييد الشعبي ؛ لذلك أخذ بالتقرب الكبير وتحشيد جهوده حول فئة الطلاب ، وعلى أثر ذلك

ظهرت إلى حيز الوجود عدد من اللجان ومنها اللجنة التنفيذية للطلبة السعديين [١٢٨] .

وأدت الشخصيات المثقفة دورها في الحزب السعدي من خلال الانضمام في عضويته ، ومن بينها شخصية عباس محمود العقاد الذي انضم إلى الحزب وعمل محرراً في صحيفتي (الدستور والأساس) لسان حال الحزب ، ولم يكن انضمامه للحزب نابعاً من فراغ وإنما نتيجة أسباب عديدة منها : العلاقة الشخصية التي تربط بينه وبين قيادة الحزب المتمثلة بأحمد ماهر، فضلاً عن أن الشعار الذي رفعه الحزب مقارباً لمبادئ الوفد التي أيدها العقاد سابقاً ، والسبب الأهم الذي دفعه إلى الانضمام هو أنه وجد في الحزب السند القوي الذي وقف معه بالضد من سياسة حزب الوفد وقيادته ولاسيما النحاس ومكرم عبيد اللذان كانا السبب في خروجه من حزب الوفد [١٢٩] .

وكان العقاد مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحزب حتى أصبح كاتب الحزب الأول والمدافع عن مواقفه المختلفة ، بعد أن كان في فترة حرجة وهو وحيداً لا منتمياً في الحياة السياسية المصرية [١٣٠] .

الخاتمة

توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج المترتبة في ضوء المعلومات الواردة ومنها :

١-ان النخبة المثقفة لم تكن بعيدة عن الحياة السياسية المصرية ، وانما كان لها ثقل كبير في ابداء مواقفها من الاحداث والتطورات التي شهدتها البلاد .

٢-كان المثقفون المصريون على تماس مباشر بتلك الاحداث حينما اخذوا يعبرون عنها بكتاباتهم وابداء مواقفهم تجاهها ، تلك المواقف التي تباينت بين التأييد الكامل والرفض التام .

٣-انضمام الشخصيات المثقفة الى جانب الاحزاب التي برزت في هذه المدة وقيامهم بدور كبير فيها .

٤-تأدية المثقفون دوراً كبيراً في الوزارات المشكلة في هذه المدة من خلال المناصب التي تقلدوها فضلاً عن الاصلاحات التي قاموا بها في هذه الوزارات .

الهوامش:

(١) مايلزلامبسون (١٨٨٠-١٩٦٤) : ولد في اسكتلندا ، دخل كلية إيتون عام (١٨٩٤) ، وغادرها عام (١٨٩٨) ، وانخرط في العمل الدبلوماسي ، إذ عين عام (١٩٠٣) في وزارة الخارجية البريطانية ، ثم عين سكرتيراً لبعثه غارتر عام ١٩٠٦ ثم سكرتيراً ثانياً للسفارة البريطانية في اليابان للمدة بين عامي (١٩٠٨- ١٩١٠) ، ثم سكرتيرا للسفارة البريطانية في بلغاريا خلال عامي (١٩١١ – ١٩١٥) ، وعين عام (١٩٢٠) قائماً بأعمال المندوب السامي البريطاني في سيبيريا . للمزيد من التفاصيل ينظر : بشير حمود علوان الدراجي ، دور السير مايلزلامبسون في الحياة السياسية المصرية ١٩٣٤-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ٢٠١٣) ، ص٣٢-٣٣ و ص٤٣ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، ج٥، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د.ت)، ص ٣٣٥.

(٢) رحاب حسن عبد حسن المشهداني ، الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٦-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ٢٠٠٨) ، ص٤٤.

(٣) منال عباس كاظم الخفاجي ، العلاقات المصرية – البريطانية (١٩٣٦-١٩٥٢) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٥) ، ص ٦٣.

(٤) انتوني ايدن (١٨٩٧- ١٩٧٧) : سياسي بريطاني، عمل كضابط أركان حرب في الحرب العالمية الأولى، بدأ حياته السياسية عام (١٩٢٣) إذ انتخب نائباً عن حزب المحافظين في وليمينغتون ، مثل الحكومة البريطانية كنائب وزير الشؤون البرلمانية في اجتماعات عصبة الأمم وجنيف بين عامي (١٩٢٥-١٩٣٥)، عين وزيراً للخارجية عام (١٩٣٥)، كما عينه تشرشل وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٤٠ -١٩٤٥ ، ثم= =عين وزيراً للخارجية للمرة الثالثة بين عامي (١٩٥٥-١٩٥٨) . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٤٢١.

(٥) أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ الى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢ ، (مصر : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٩) ، ص٢٤٢.

(٦) كل من : محمد محمود ، إسماعيل صدقي ، عبدالفتاح يحيى ، واصف غالي ، أحمد ماهر ، علي الشمسي ، عثمان محرم ، محمد حلمي عيسى ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفي ، محمود فهمي النقراشي ، أحمد حمدي سيف النصر . للمزيد من المعلومات ينظر : عادل حسن دفار ، الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ٢٠٠٦)، ص٢٢٩-٢٣٠.

(٧) كل من : وليم فيشر قائد الاسطول البريطاني في البحر المتوسط – جورج ويد القائد العام للقوات البريطانية في مصر – روبرت بردك بوبهام مارشال الطيران – كيلي مستشار المندوب السامي – سمارت السكرتير الشرقي – الرير ميرال ريكس . للمزيد من المعلومات ينظر : منال عباس كاظم ، المصدر السابق ، ص٧٤.

(٨) أياد خلف دحام عقيل الجبوري ، العلاقات السياسية المصرية البريطانية عام ١٩٤٦- ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة تكريت : كلية التربية ، ٢٠٠٨) ، ص١٩.

(٩) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٣، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١)، ص١٨.

(١٠) نخبة من أساتذة التاريخ ، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، تقديم : يونان لبيب رزق ، (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٩) ، ص٥١٣-٥١٤.

(١١) فاروق حسان محمود الخزرجي ، الحياة النيابية في مصر ١٩٢٤-١٩٣٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد : كلية التربية – ابن رشد – ، ٢٠٠٠) ، ص١٧٢.

(١٢) إسماعيل أحمد ياغي ، تاريخ العالم العربي المعاصر ، (الرياض : مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٠) ، ص٢٦٧.

(١٣) رحاب حسن عبد حسن ، المصدر السابق ، ص٥٥.

(١٤) منال عباس كاظم ، المصدر السابق ، ص٨٠.

(١٥) حزب مصر الفتاة والذي تأسس عام ١٩٣٧ ، وتم تغيير اسمه عام (١٩٤٠) الى الحزب الوطني الإسلامي، إلا أن رئيسه لم يكتفي بذلك ومن أجل إبقاءه ليمارس دوراً كبيراً قام بتغيير اسمه الى حزب مصر الاشتراكي عام (١٩٤٩) كما تم تغيير شعاره الى (الله – الشعب) بعد أن كان شعار الحزب (الله – الوطن – الملك)، ولم يكن حزب مصر الفتاة الحزب الوحيد الذي ظهر على الساحة السياسية ولازال يقوم بدوره وإنما ظهرت أحزاب أخرى متمثلة بحزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وحزب الشعب وحزب النبلاء. للمزيد من المعلومات حول الأحزاب ينظر: جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من (١٨٦٦الى١٩٥٢) ، ترجمة : سامي الليثي ، (د.م ، مكتبة مدبولي ، د.ت) ، ص٢٣٢ ؛ خالد أحمد صبح آل ويس، نشأة وتطور مصر الفتاة ودورها في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٩ -١٩٥٢ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير ، (جامعة تكريت : كلية التربية ، ٢٠١٧)، ص٩٩-١٠٠.

(١٦) مقتبس من: يونان لبيب رزق وآخرون، الأحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٣، تحرير : رؤوف عباس حامد، (القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ،٢٠١١)، ص١٩٦.

(١٧) محمد فريد حشيش ، حزب الوفد (١٩٣٦-١٩٥٢) ، ج١، (د.م :الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٩)، ص١٥٢.

(١٨) مؤتمر مونترو : سمي بهذا الاسم نسبة الى مدينة (مونترو) السويسرية ،التي عقد فيها المؤتمر ،وقد ضم وفود عدد من الدول منها: (بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا واليونان وهولندا والنرويج والبرتغال) وغيرها من الدول ، وقد دعت الحكومة المصرية هذه الدول للمشاركة في المؤتمر لمناقشة الغاء الامتيازات الأجنبية ، وعمل المؤتمرون على تنظيم أعمال المؤتمر ، وانبثقت من المؤتمر تشكيل لجنتين اولهما :اللجنة العامة لبحث مشروع الاتفاق الخاص بالامتيازات ، والثانية لجنة التنظيم القضائي في المحاكم المختلطة . للمزيد من التفاصيل حول المؤتمر ينظر: عباس حسين الجابري وحامد فليح ناصر ، مؤتمر مونترو (١٩٣٧) والغاء الامتيازات الاجنبية في مصر ، جامعة ذي قار ، (مجلة) ، مجلد ٤ ، العدد ٤ ، اذار ٢٠٠٩ ، ص٥ وص٧.

(١٩) وهم كل من: (مصطفى النحاس، أحمد ماهر ، واصف بطرس غالي الباشا ، مكرم عبيد ، عبد الحميد بدوي باشا) . للمزيد من المعلومات ينظر : الأهرام ، (جريدة) ، القاهرة ، الأعداد (١٧٨٤٣ -١٧٩٠٢) ، (٢٥ تموز ، ١٩٣٧).

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) عصبة الأمم : منظمة دولية انشأت عام (١٩٢٠) ، بموجب ميثاق شكل جزءاً من معاهدة فرساي التي

نظمت الأوضاع الدولية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان أعضاء العصبة على شكل أعضاء أصليين وهم الحلفاء الذين كسبوا الحرب ومؤيدوهم وعددهم (١٣) دولة ، وتكونت العصبة من ثلاث هيئات عاملة : هي (الجمعية العامة والمجلس وأمانة دائمة) ، زيادة عن هيئة قضائية دولية للفصل بين المنازعات الدولية القانونية ، كما تفرعت من العصبة منظمة دولية أطلق عليها اسم (مكتب العمل الدولي) ومن واجباتها عقد المؤتمرات التي تمثل فيها الدول المختلفة . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص١١٢ ؛ عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، ج٢ ، (د.م : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧) ، ص٣٢٣.

(٢٢) مقتبس من : صفاء عبد الوهاب المبارك ، بريطانيا ومصر ١٩١٩– ١٩٥٥ ، المؤرخ العربي، (مجلة)، مصر ، العدد ٢٩ ، السنة ١٢ ، ١٩٨٦ ، ص٣٣.

(٢٣) محمد فريد حشيش ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٥٦.

(٢٤) قناة السويس : ممر مائي يصل البحر المتوسط شمالاً عند بورسعيد حتى بور توفيق جنوباً على البحر الأحمر، وتعتبر أهم شريان ملاحي في العالم ، وتعود أهميتها الدولية الى اختصارها طريق الملاحة البحرية بين الشرق والغرب ، يبلغ طولها (١٩٥ كم) ، ومتوسط عرضها (٦٠م) ، وعمقها (١٣م) ، وكان شق القناة من أهداف الحملة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨)، عندما أصدر فرديناند دي ليسبس فرمان امتياز القناة عام (١٨٥٤). للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص٨٠٧.

(٢٥) محمد محمود (١٨٧٧–١٩٤١): ولد في ساحل سليم بمدينة أسيوط ، وبعد إكمال تعليمه الابتدائي والثانوي درس التاريخ في اكسفورد ، أصبح مديراً للفيوم ثم مديراً للبحيرة ، وكان من ضمن الوفد المصري الذي اعتقله الإنكليز عام (١٩١٩) ، تولى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بعد استقالة عبد العزيز فهمي عام (١٩٢٦) ، وبقي رئيساً للحزب حتى وفاته ، وتولى رئاسة الوزراء مرات عديدة ،= =إذ كان وزيراً للمواصلات في وزارة عدلي بين عامي (١٩٢٦ – ١٩٢٧) ، ووزيراً للمالية في وزارة عبدالخالق ثروت بين عامي (١٩٢٧–١٩٢٨) . للمزيد من المعلومات ينظر : لمعي المطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٧) ، ص٥٣٥ –٥٣٧.

(٢٦) مقتبس من : أحمد زكريا الشلق ، الأحرار الدستوريون (١٩٢٢ – ١٩٥٣) ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٠) ، ص١٨٨.

(٢٧) حافظ رمضان : (– ١٩٥٥) : ولد في القاهرة ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٠٤ ، واحترف المحاماة ، أصدر جريدة اللواء عام ١٩٢١ ، انتخب نقيباً للمحامين عام ١٩٢٦ ، وكان من أعضاء مجلس النواب عام ١٩٢٦ ، تولى وزارة العدل ثم وزارة الشؤون الاجتماعية ، اعتزل السياسة عام ١٩٥٢ ، له العديد من المؤلفات منها : (أبي الهول قال لي) (صفحة سياسية) . للمزيد من المعلومات ينظر : خير الدين الزركلي ، الإعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ط٥ ، ج٦ ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠) ، ج ٦ ، ص٧٧.

(٢٨) مقتبس من : يونان لبيب رزق وآخرون ، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ –١٩٥٣ ، ص١٩٦.

(٢٩) أحمد ماهر : (١٨٨٨- ١٩٤٥) : ولد في القاهرة ، تخرج من مدرسة الحقوق عام (١٩٠٨)، وعمل عامين بالمحاماة ، وحصل على الدكتوراه في القانون والاقتصاد من جامعة مونبليه الفرنسية عام (١٩١٠) ، عاد الى مصر ليعمل في مدرسة التجارة عام (١٩١٣) ، انتخب عام (١٩٢٤) عضواً بمجلس النواب ، كما عين وزيراً للمعارف ، قام بإنشاء الهيئة السعدية عام (١٩٣٨) ، وكان والده وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة فيما بعد . للمزيد من المعلومات ينظر : لمعي المطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، ص٧٦ ؛ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، اشراف : حسن يوسف ، (الاهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٥) ، ص٤٦١.

(٣٠) مقتبس من : أنس جمال عبدالرحمن العجراوي ، أحمد ماهر ودوره السياسي في مصر حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الأنبار : كلية الآداب ، ٢٠١٢) ، ص٨٧-٨٨.

(٣١) نور الدين طراف (١٩٠٠- ١٩٩٥): ولد في القاهرة ، دخل كلية الطب بجامعة (فؤاد الأول) ، شغل منصب رئيس الجمعية الطبية المصرية ، كما كان عضوا بلجنة الكلية التي كانت تتولى تنظيم المظاهرات المعادية للبريطانيين ، زيادة عن كونه عضوا في حزب مصر الفتاة ، وطالب الحكومة بان تعلن وقوفها على الحياد في الصراع بين الشرق والغرب اثناء مناقشة مجلس النواب للمفاوضات المصرية – البريطانية عام (١٩٥١). للمزيد من التفاصيل ينظر: رؤوف عباس ، شخصيات مصرية في عيون امريكية ، (د . م : د . مط ، د . ت) ، ص١٠٥- ١٠٦.

(٣٢) مقتبس من : إسماعيل محمد زين الدين ، المعارضة في البرلمان المصري ، (القاهرة : دار الشرق ، ٢٠٠٦) ، ص ٧٨.

(٣٣) مقتبس من : محمد عبد الرحمن حسين ، نضال شعب مصر ١٧٩٨-١٩٥٦ ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١١) ، ص١٢٦.

(٣٤) فكري أباظة (١٨٩٣- ١٩٧٩) : ولد في كفر (أبوشحاتة) ، دخل كتاب الشيخ جاد ، ثم دخل الأزهر ، حصل على شهادة الإبتدائية عام (١٩٠٩) من مدرسة (النحاسين) ثم التحق بالمدرسة (السعيدية الثانوية) عام (١٩٠٩) ، وحصل على شهادة الكفاءة عام (١٩١١) ، وشهادة البكالوريا عام (١٩١٣) ، التحق= =عام (١٩١٣) بمدرسة الحقوق التي تخرج منها عام (١٩١٧) ، ودخل المجال الصحفي ، وارتبط اسمه بالأهرام وكذلك المؤيد ، حيث بدأ الكتابة بالأهرام عام (١٩١٩) واستمر فيها حتى عام (١٩٢٦) . للمزيد من التفاصيل ينظر: لمعي المطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، ص٤١١-٤١٥.

(٣٥) مقتبس من : محمد فريد حشيش ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٣٥.

(٣٦) بهاء الدين محمد علوان ، عبدالرحمن الرافعي مؤرخ مصر الحديثة ، ط٢ ، (مصر : دار سنابل للنشر والطبع ، ٢٠٠٥) ، ص١٧٨- ١٧٩ .

(٣٧) مقتبس من : عبد الرحمن الرافعي ، مذكراتي ١٨٨٩ – ١٩٥١، ط٢، (د. م: مطابع الاخبار، ١٩٨٩)، ط٢ ، ص١٢٢.

(٣٨) رجاء النقاش ، عباس العقاد بين اليمين واليسار ، (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٨) ، ص١٤٤-١٤٦.

(٣٩) مكرم عبيد (١٨٨٩-١٩٦١) : ولد في قنا إحدى مديريات الصعيد ، نال شهادة الإبتدائية وعمره (١١) عام، التحق عام (١٩٠٥) بالكلية الجديدة بأكسفورد، حيث حصل منها على الامتياز في القانون عام (١٩٠٨)،

واصل بعد ذلك دراسته القانونية في ليون بفرنسا حتى حصل على الدكتوراه عام (١٩١٢) ، عاد بعدها الى مصر وعين سكرتيراً للوقائع المصرية عام (١٩١٣)، ثم عين عام (١٩١٩) أستاذاً في مدرسة الحقوق لمدة سنتين، انتخب سكرتيراً للوفد عام (١٩٢٧) ، تولى وزارة المواصلات في وزارة النحاس عام (١٩٢٨). للمزيد من التفاصيل ينظر: لمعي المطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، ص٦٢٦-٦٢٧؛ منى مكرم عبيد ، مكرم عبيد كلمات ومواقف ، (د.م : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ت) ، ص٥٣.

(٤٠) مقتبس من : هدى جابر سلمان الخفاجي ، الأقباط ودورهم السياسي في مصر مكرم عبيد انموذجاً (١٩١٩-١٩٥٢) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، ٢٠١٦) ، ص١٣٠.

(٤١) المصدر نفسه ، ص١٣١.

(٤٢) شحاتة عيسى إبراهيم ، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر ، (القاهرة : الهيئة العامة للقصور والثقافة ، ٢٠١٥) ، ص١٨٢.

(٤٣) مقتبس من : محمد شفيق غربال ، تكوين مصر ، تقديم : محمد صابر عرب ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١٢)، ص٣١٢.

(٤٤) مقتبس من : حسين فوزي النجار ، الدكتور هيكل وتاريخ جيل ١٨٨٨ -١٩٥٦ ، (د.م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨) ، ص٢٩٩ .

(٤٥) مقتبس من : محمد فريد حشيش ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٦١

(٤٦) القمص سرجيوس (١٨٨٣-١٩٦٤): ولد في جرجا ، يعود نسبه إلى سلالة قسوس وكانت عائلته تدعي بعائلة القساوسة ، وبدا حياته التعليمية في الكتاتيب ، انتقل إلى القاهرة لإكمال دراسته حيث ادخله والده الى المدرسة الاكليركية اللاهوتية عام (١٨٩٩)، وخدم واعظا في الزقازيق ومن ثم الفيوم . للمزيد من التفاصيل ينظر: صفا سلام تايه بادي الحمزاوي، القمص سرجيوس ودوره الفكري والسياسي في مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية : كلية التربية ،٢٠١٦)، ص٢٧ - ٢٩وص٣٦.

(٤٧) المصدر نفسه ، ص٧١.

(٤٨) رفعت السعيد ، " مصر ما بين معاهدة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٤٦ " ، الطليعة (مجلة) ، مصر ، العدد١٢، كانون الاول ١٩٧٢ ، ص ٨٤.

(٤٩) هدى شعراوي (١٨٧٩- ١٩٤٧) ولدت في المنيا ، بدأت نشاطها الاجتماعي عام (١٩٠٧) ، حينما دعت إلى انشاء جمعية لرعاية الطفل ، وقامت عام (١٩١٤) بتأسيس جمعيتي (الرقى الأدبي للسيدات) و (المرأة الجديدة) بمعاونة الاميرتين (عين الحياة وامينة حليم) ، كما ترأست لجنة الوفد المركزية للسيدات، زيادة عن تكوينها الإتحاد النسائي المصري . للمزيد من التفاصيل ينظر : لمعي المطيعي ، موسوعة نساء ورجال من مصر ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٣) ، ص ١٤٦- ١٤٩ .

(٥٠) وفاء كاظم ماضي محمد الكندي، دور المرأة المصرية في التطورات السياسية والاجتماعية (١٩٥٢-١٩٧٠)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بابل: كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٦)، ص٥٠-٥١ .

(٥١) فاروق (١٩٢٠-١٩٦٥) : ولد في القاهرة ، تلقى تعليمه داخل أسوار قصر عابدين ، ومن ثم تلقى تعليمه على يد معلمين مصريين وأجانب ، أرسل عام (١٩٣٥) الى لندن لاستكمال دراسته بمصاحبة أحمد حسنين وعزيز المصري ، وهو الابن الوحيد الذكر لأبيه الملك فؤاد ، لقب بلقب (أمير الصعيد) ، ويعد آخر ملوك مصر في العهد

الملكي ، تزوج من (صافيناز ذو الفقار) التي سميت بعد الزواج الملكة فريدة، وتزوج بعد ذلك من (ناريمان صادق) . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالوهاب الكيالي ، المصدر السابق، ج٤ ، ص٤٤٦؛ محمد حامد محمد ، موسوعة ١٨٧ شخصية مصرية ، (د.م : د. مط ، د.ت) ، ص٢٤١؛ هشام خضر ، الملك فاروق آخر ملوك مصر ١٩٣٦ -١٩٥٢ ، (الجيزة : مكتبة القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص٧٣ .

(٥٢) وهم كل من (الأمير محمد علي، عزيز عزت ، شريف صبري). للمزيد من التفاصيل ينظر: لطيفة محمد سالم، فاروق من الميلاد إلى الرحيل (١٩٢٠-١٩٦٥)، ط٢ ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٧) ، ص٢٨.

(٥٣) رحاب حسن عبد حسن المشهداني ، المصدر السابق ، ص٤٩.

(٥٤) شحاتة عيسى إبراهيم ، المصدر السابق ، ص١٨٣-١٨٤.

(٥٥) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧ -١٩٥٢ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٨٨) ، ص٧٨.

(٥٦) عبدالرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ج٣ ، ص٤٤.

(٥٧) إيهاب كمال ، الملك فاروق آخر ملوك مصر ، (د.م : دار الخلود للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣) ، ص١٤.

(٥٨) لطيفة محمد سالم ، فاروق الأول وعرش مصر بزوغ واعد .. وأفول حزين ، ط٣ ، (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٧) ، ص٤٦-٤٧.

(٥٩) أياد عايش محمد الكبيسي ، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الأنبار : كلية الآداب ، ٢٠٠٩) ، ص١٦.

(٦٠) لطيفة محمد سالم ، فاروق الأول وعرش مصر ، ص٤٧.

(٦١) رحاب حسن عبد حسن المشهداني ، المصدر السابق ، ص٦٣.

(٦٢) سعيد إسماعيل علي ، دور الأزهر في السياسة المصرية ، (د.م : دار الهلال ، ١٩٨٦)، ص٣٢٨.

(٦٣) نور اياد عبد الله ، فاروق بن فؤاد الاول ودوره في الحياة السياسية في مصر حتى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية الاساسية ،٢٠١٥)، ص٤٠-٤١.

(٦٤) مقتبس من : سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص٣٢٨.

(٦٥) محمد التابعي ، من أسرار الساسة والسياسة مصر ما قبل الثورة ، (د.م : دار الهلال ، د.ت) ، ص٧٢.

(٦٦) إيهاب كمال ، المصدر السابق ، ص١٦.

(٦٧) مقتبس من : رجاء النقاش ، المصدر السابق ، ص٣٣٠-٣٣١.

(٦٨) راسم محمد الجمال ، عباس محمود العقاد في تاريخ الصحافة المصرية ، (د.م : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨) ، ص٣٠٢.

(٦٩) رجاء النقاش ، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٧٠) هدى جابر سلمان ، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٧١) المصدر نفسه ، ص١٤٣-١٤٤.

(٧٢) حملاوي جلال يوسف ، مصطفى النحاس باشا ودوره في الحركة الوطنية المصرية (١٨٧٩-١٩٥٢)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (الجزائر – جامعة محمد خضير بسكرة : كلية العلوم الإنسانية ، ٢٠١٧) ، ص٦٠.

(٧٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤٠٠.

(٧٤) رحاب حسن عبد حسن ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٧٥) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤٠٨.

(٧٦) مروة سلمان حسن ، محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية حتى عام ١٩٥٦ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات ، ٢٠١٧) ، ص١٨٤-١٨٥.

(٧٧) المصدر نفسه ، ص١٨٦-١٨٨ .

(٧٨) حنان جاسم محمد الخفاجي ، احمد لطفي السيد نشاطه الفكري ودوره السياسي في مصر ١٨٧٢ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية : كلية التربية ، ٢٠١٦) ، ص١٧٤-١٧٥.

(٧٩) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٢.

(٨٠) مروة سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص١٩٥.

(٨١) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ط٢ ، ج٢ ، (القاهرة : دار المعارف ، د . ت) ص٩٧.

(٨٢) مروة سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص١٩٦.

(٨٣) المصدر نفسه ، ص١٩٨.

(٨٤) المصدر نفسه ، ص٢٠٣.

(٨٥) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص٣٤٨-٣٤٩.

(٨٦) ليث أحمد علي ، الأزهر الشريف وأثره في الحياة السياسية في مصر ١٩١٩-١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، ٢٠٠٦) ، ص٢٣٩.

(٨٧) المصدر نفسه ، ص٢٣٩-٢٤٠.

(٨٨) مقتبس من : سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص٣٤٩-٣٥٠.

(٨٩) مروة سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص٢٠٥.

(٩٠) المصدر نفسه ، ص٢٠٦ .

(٩١) مروة سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص٢٠٩.

(٩٢) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٢.

(٩٣) رحاب حسن عبد حسن ، المصدر السابق ، ص٧٥.

(٩٤) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٧-٤١٨.

(٩٥) مقتبس من : راسم محمد الجمال ، المصدر السابق ، ص٣١٢-٣١٣.

(٩٦) القمصان الزرقاء : تنظيم شبه عسكري ظهر عام (١٩٣٦) ، بدعم وتشجيع الوفد ، وقد تولى تنظيمه كل من مكرم عبيد سكرتيراً للوفد وزهير صبري أحد طلاب كلية الصيدلة ، وازداد عدد المنتمين إليها حتى بلغ ثمانية آلاف وستة آلاف في الأقاليم المصرية الأخرى . للمزيد من المعلومات حول الموضوع ينظر: يونان لبيب رزق ، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة، (القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩)، ص٢٢٩.

(٩٧) اياد عايش محمد ، المصدر السابق ، ص٢٤.

(٩٨) يونان لبيب رزق ، أصحاب القمصان الملونة في مصر ١٩٣٣-١٩٣٧، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ٢١ ، د . م ، د . مط ، ١٩٧٤ ، ص٢٠٨.

(٩٩) يونان لبيب رزق ، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة ، ص٢٣٠.

(١٠٠) رحاب حسن عبد حسن ، المصدر السابق ، ص٦٦.

(١٠١) يونان لبيب رزق ، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة ، ص٢٤٥.

(١٠٢) يونان لبيب رزق ، أصحاب القمصان الملونة في مصر ، ص٢٢٧.

(١٠٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة ، ص٢٤٦-٢٤٧.

(١٠٤) بشير حمود علوان ، المصدر السابق ، ص١٧٦.

(١٠٥) عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ – ١٩٣٩، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص١١٠-١١١.

(١٠٦) بشير حمود علوان ، المصدر السابق ، ص١٧٧.

(١٠٧) المصدر نفسه ، ص١٧٨.

(١٠٨) عبد القادر حمزة (١٨٨٠-١٩٤١) : صحفي ولد في البحيرة إحدى المناطق المصرية ، وقد التحق بمدرسة رأس التين الثانوي بالإسكندرية ، وحصل على درجة الليسانس من مدرسة الحقوق الخديوية ، وبدأ عمله بالصحافة حين عمل مع أحمد لطفي السيد في تحرير الجريدة عام ١٩٠٧ ، انتخب لعضوية مجمع اللغة العربية عام ١٩٤٠ ، وترجم العديد من الكتب الإنجليزية عن تاريخ مصر الحديث . للمزيد من التفاصيل ينظر : آرثر جولد سميث ، قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة : عبد الوهاب بكر، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص٢٣٣-٢٣٤.

(١٠٩) مقتبس من : يونان لبيب رزق ، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة ، ص٢٥٥ .

(١١٠) جمعية مصر الفتاة : ظهرت هذه الجمعية أواخر عام (١٩٣٣) ، وتمثلت أهدافها بجمع الشباب في صعيد واحد وتعويدهم على النظام والطاعة ، وأن يكون زيهم موحداً وينطقون بنشيد واحد ، أبرز من كان يقود هذه الجمعية (أحمد حسين) و (فتحي رضوان) ، وغلب على هذه الجمعية الطابع العسكري ، حينما تكونت من ٦ درجات ، والكتيبة التي تتكون من اربعة اقسام وكل قسم يضم (١٢) مجاهداً .= =ينظر: يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ثورة (١٩٥٢) ، (الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٧) ، ص٩٠.

(١١١) خالد أحمد صبح آل ويس العكيدي، المصدر السابق ، ص٩٤.

(١١٢) جمال فيصل حمد صالح المحمدي ، التطورات الاجتماعية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٤) ، ص١٧٠-١٧١.

(١١٣) خالد أحمد صبح آل ويس العكيدي ، المصدر السابق ، ص٩٤.

(١١٤) المصدر نفسه ، ص٩٥ .

(١١٥) مقتبس من : لطيفة محمد سالم ، فاروق من الميلاد الى الرحيل، ص٦٦٣.

(١١٦) خالد أحمد صبح ، المصدر السابق ، ص٩٦.

(١١٧) خير الله حسين عبيس ، عباس محمود العقاد دراسة في نشاطه السياسي ومنهجه في الكتابة التاريخية (١٨٨٩-١٩٦٤) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بابل : كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٨)، ص١٥٧.

(١١٨) لمعي المطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، ص٣٩٤.

(١١٩) الهيئة السعدية : تأسست في كانون الثاني عام ١٩٣٨ بعد انشقاق محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر من حزب الوفد وأصدرت صحيفة الأساس الناطقة بلسانها ، وانضم لها عدد كبير من الشخصيات المعروفة

ومن بينها صفية زغلول أرملة سعد زغلول التي ادت دوراً كبيراً في الحزب الجديد ، وسميت الهيئة بهذا الاسم للإيحاء بأن أعضائها هم الحفظة الحقيقيون لمبادئ سعد زغلول . للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد نجم عبدالله ، الهيئة السعدية ودورها السياسي في مصر ١٩٣٨ – ١٩٥٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الانبار: كلية الآداب، ٢٠١١)، ص٥٢-٥٣.

(١٢٠) جمال فيصل حمد ، المصدر السابق ، ص١٤٣-١٤٤

(١٢١) أنس جمال عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص١٣٣-١٣٤.

(١٢٢) سامي أبو النور ، المصدر السابق ، ص١٧٧ .

(١٢٣) أحمد نجم عبدالله ، المصدر السابق ، ص٥٦.

(١٢٤) سامي أبو النور ، المصدر السابق ، ص١٧٧-١٧٨.

(١٢٥) ماريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه ١٩١٩-١٩٣٩ ، ترجمة : عبدالسلام رضوان ، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٩) ، ص٢٣٨-٢٣٩.

(١٢٦) أحمد نجم عبدالله ، المصدر السابق ، ص٦٠-٦١.

(١٢٧) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص٢٤٢.

(١٢٨) أحمد نجم عبدالله ، المصدر السابق ، ص٦٧.

(١٢٩) خيرالله حسين عبيس ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

(١٣٠) رجاء النقاش ، المصدر السابق ، ص١٤٩ .